

فبراير | 2021م

المنشآت الصغيرة والأصغر

المسار الأمثل لمواجهة
الفقر في زمن الحرب

ماهر عثمان | د. عبدالباسط محمد

شكر خاص

يتقدم الباحثان بخالص الشكر والإمتنان لكلاً من السيد أديب قاسم، والسيد منيف الشيباني لإسهاماتهم النوعية في إثراء محتوى ورقة السياسات هذه انطلاقاً من خبرتهم الطويلة والمركزة في هذا المجال، لقد كانت ملاحظاتهم محورية في توضيح واقع المنشآت الصغيرة والأصغر، وفي بناء توصيات عملية يتوقع أن تسهم في تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر في اليمن.

ملخص

خمسة أعوام من الحرب كانت كفيلة بإحداث أضرار كبيرة في الاقتصاد اليمني، إذ أدت إلى تدهور مؤشرات الكلية بشكل غير مسبق، فقد شهد الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً بنسبة 45% خلال الفترة ما بين 2014 و 2019¹، وذلك نتيجة لتوقف أنشطة إنتاج النفط، وتعثّر أعمال الشركات العامة والخاصة، وتوقف النشاط الاستثماري، وتدهور البيئة المحفزة للأنشطة الاقتصادية بشكل عام. لقد قاد هذا التدهور الاقتصادي إلى تدهور شديد في مستوى المعيشة، إذ قفزت مؤشرات الفقر والبطالة إلى مستويات تُنذر بالخطر، وصُنفت اليمن بأنها تعيش أسوأ كارثة إنسانية في العالم. ويتطلب هذا الوضع المأساوي في اليمن من الحكومة وشركائها التعميرون تنفيذ سياسات ذكية وذات أثر سريع لمواجهة مستويات الفقر والبطالة التي باتت على وشك أن تجعل من اليمن أفقر دولة في العالم².

تُعد المنشآت الصغيرة والأصغر من الاستراتيجيات الفعالة لمكافحة الفقر والبطالة، وفي اليمن تلعب هذه المنشآت دوراً كبيراً في توفير فرص العمل للمواطنين. مع ذلك، فقد ألحقت الحرب الراهنة أضراراً مباشرة بالمنشآت الصناعية والتجارية والخدمية بمختلف أحجامها دون إستثناء، وكانت المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأكثر تضرراً بينها³. لقد اضطرت العديد من المنشآت الصناعية والتجارية خلال الأعوام الأولى من الحرب إلى نقل مقراتها إما إلى مدن أخرى أو إلى خارج اليمن بعد أن فقدت أغلب عملائها وتراجعت مبيعاتها بشكل كبير. واليوم فإن المنشآت الصغيرة والأصغر باتت تواجه تحديات كثيرة وكبيرة تتمثل في صعوبة الوصول إلى الخدمات المالية، وصعوبة الاستيراد والتصدير، والتضخم المستمر لقيمة العملة المحلية، وعدم الاستقرار السياسي والأمني، وتراجع القدرة الشرائية للمواطن اليمني، وغيرها من الصعوبات التي أودت بالكثير من المنشآت اليمنية الصناعية والتجارية والخدمية إلى الإغلاق والإفلاس خلال الأعوام الخمسة الماضية.

تحاول ورقة السياسات هذه أن تسلط الضوء على أهمية تقديم الرعاية الكافية للمنشآت الصغيرة والأصغر لما لها من دور محوري في توفير فرص عمل، وفي تنشيط الاقتصاد الوطني أيضاً. لا شك أن السياسات التي تبنتها بعض مؤسسات القطاع العام وشركائها الدوليين من أجل تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر كانت جيدة

(1) المستجندات الاقتصادية 2019

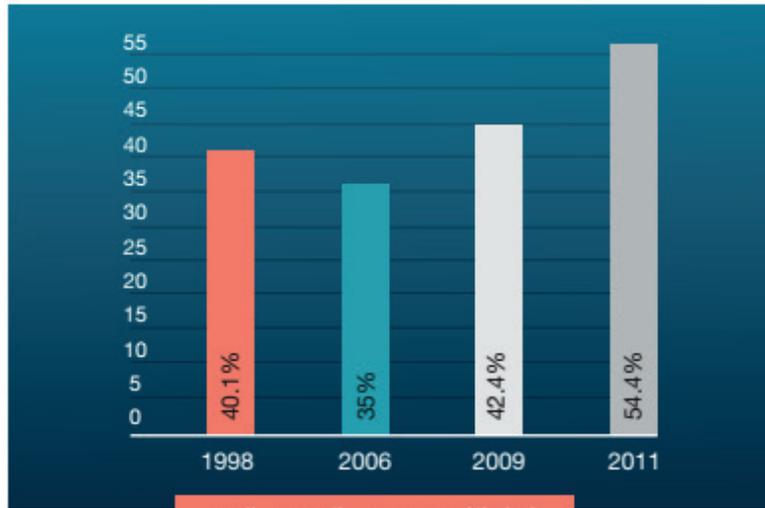
(2) البنك الدولي. "أوضاع الفقر في اليمن".

(3) SMEPS, UNDP. Rapid Business Survey: Impact of the Yemen Crisis on Private Sector Activity

إلى حد ما، ولكن الوضع الراهن الذي يشهد ظروفًا اقتصادية وأمنية متدهورة بات بحاجة إلى سياسات متكاملة وأكثر فعالية لإنعاش المنشآت الصغيرة والأصغر في الوقت الراهن. تحتاج الحكومة وشركائها التنمويين أن يوحّدوا جهودهم الهادفة إلى تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر بدلاً من التشتت القائم في هذه الجهود، وفي هذا السياق تقدم هذه الورقة في نهايتها مجموعة من السياسات المقترحة الهادفة إلى توحيد جهود الفاعلين المحليين والدوليين وتركيزها بما يخدم تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، وبما يحقق نتائج ذات أثر سريع ومستدام.

مقدمة

شهد الاقتصاد اليمني تحسناً خلال الفترة من 1990 وحتى 2010، وكان متوسط معدل النمو الاقتصادي خلال تلك الفترة حوالي 5.4% سنوياً. مع ذلك، لم ينعكس هذا التحسن في النمو الاقتصادي بشكل إيجابي على مؤشرات الفقر التي استمرت في التدهور⁴. ففي العام 1998 كانت نسبة الفقراء حوالي 40%⁵، وارتفعت هذه النسبة إلى 42.4%، ثم إلى 54.4% في الأعوام 2009 و 2011 على التوالي، بالرغم من تحسنها في العام 2006 حيث بلغت 35%⁶، إلا أنها ارتفعت مرة أخرى في العام 2019 حيث قدرت نسبة السكان تحت خط الفقر بحوالي 75%. وخلال العام 2014 كانت نسبة الفقر المدقع تغطي 14% من السكان، ويتوقع أن ترتفع إلى 65% في العام 2022 في حال لم تتوقف الحرب الراهنة⁷. كنتيجة للإضطرابات السياسية التي يشهدها اليمن منذ العام 2022، دلف الاقتصاد اليمني إلى مرحلة جديدة من التدهور، إذ تراجع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي فيه إلى سالب 15.1، وعلى الرغم من التحسن الذي شهده الناتج المحلي الإجمالي بعد ذلك إلا أنه عاد ليتراجع إلى سالب 10.6 في العام 2014 ثم إلى سالب 30.5 في العام 2015، كنتيجة لنشوب الحرب في مطلع ذلك العام⁸، وخلال الفترة ما بين 2014 و 2019 إنكمش الناتج



شكل (1) يوضح نسب الفقر في اليمن

The Republic of Yemen Unlocking the Potential for Economic Growth. World Bank, Oct., 2015. (4)

البنك الدولي. "أوضاع الفقر في اليمن". (5)

World Bank, UN, EU, Islamic Development Bank. Joint Social and Economic Assessment for the Republic of Yemen. (6)

UNDP. Assessing the Impact of War in Yemen on Achieving the Sustainable Development Goals (7)

وزارة التخطيط والتعاون الدولي. المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن. 2019. (8)

المحلي الإجمالي بنسبة 45%⁹ . وعلى الرغم من التحسن السنوي الطفيف في الناتج المحلي الإجمالي منذ العام 2015¹⁰ ، إلا أن هذا التحسن لم ينعكس بشكل إيجابي على مؤشرات الفقر التي تتفاقم بشكل مستمر. لقد باتت الحكومة وشركائها الترمويون بحاجة ماسة إلى تنفيذ سياسات إنقاذ فعالة وذكية للحد من التدهور المستمر الحاصل في مؤشرات الفقر والجوع، وذلك قبل أن تتفاقم إلى مستويات تفوق قدرة الحكومة على التعامل معها.

منذ إندلاع الحرب الراهنة في مطلع العام 2015 كان الاهتمام الدولي والحكومي منصباً بشكل كبير على الأعمال الإغائية، واستمر هذا الاهتمام حتى الآن مع عودة متواضعة للاهتمام بالأنشطة الاقتصادية منذ مطلع العام 2018. تتطلب التحديات الاقتصادية الراهنة اهتمام أكبر بالأنشطة الاقتصادية للتخفيف من وقع التدهر الاقتصادي على المواطنين. ويمثل التوجه الأممي الجديد في الموازنة والتكامل بين الأعمال الإغائية والتنمية وتلك المتعلقة ببناء السلام فرصة كبيرة للاهتمام بالتنمية الاقتصادية وتوجيهها لتحقيق مستويات أفضل من الاستقرار السياسي الذي يمثل أساساً للتنمية¹¹ . وفي هذا السياق ينبغي على الحكومة وشركائها الترمويون الاهتمام بتنمية المشاريع الصغيرة والأصغر لما لها من أثر مباشر في التخفيف من معدلات الفقر والبطالة، إذ ستوفر فرص عمل كثيرة¹² ، لا سيما مع التدهور الذي أصاب مؤسسات القطاع العام وكذلك المنشآت الكبيرة في القطاع الخاص، والذي أدى إلى تسريح العديد من المواطنين من أعمالهم.

لقد باتت تنمية
المنشآت الصغيرة
والأصغر في اليمن
حاجة ملحة لمواجهة
مؤشرات الفقر
والبطالة المتفاخمة
خلال الأعوام
الماضية.

لقد بات الاعتماد على قطاع المنشآت الصغيرة والأصغر بمثابة نموذج رئيسي من نماذج التنمية الاقتصادية الدولية، إذ تؤكد العديد من مؤسسات التنمية الدولية على أهمية الدور المحوري الذي تلعبه في تعزيز اقتصادات الدول مثل البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وغيرها¹³ . تتجاوز إسهامات هذا النوع من المنشآت جوانب توفير فرص العمل، وتعزيز الناتج المحلي الإجمالي، وتمتد إلى تطوير المنتجات، وتكنولوجيا التصنيع، والخدمات أيضاً. لقد استفادت دول كثيرة

(9) المرجع نفسه

(10) المرجع نفسه

(11) "Stockholm International Peace Research institute. "Connecting the dots on the triple nexus

(12) حتى قبل الحرب الراهنة كانت المنشآت الصغيرة والأصغر تستوعب حوالي 53% من العمالة اليمنية

(13) World Bank Group Support for Small and Medium Enterprises. World Bank Group, Sep. 16th, 2019

من هذه المنشآت في تعزيز اقتصاداتها، وفي مواجهة مؤشرات الفقر، والبطالة المرتفعة، من هذه الدول كوريا الجنوبية خلال الستينات من القرن المنصرم، إذ استفادت بشكل كبير من المنشآت الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص عمل لملايين الكوريين الذين كانوا يعيشون تحت خط الفقر آنذاك، ثم ساهمت هذه المنشآت فيما بعد في دعم الصناعات الكبيرة وذلك عندما تحولت كوريا إلى دعم الصناعات الثقيلة، إذ كانت هذه المنشآت توفر معظم مدخلات الإنتاج لها¹⁴. إن الاهتمام المتزايد بالمنشآت الصغيرة والأصغر من قبل مؤسسات التنمية الدولية يمثل فرصة كبيرة للحكومة اليمينية للمضي قدماً في شراكات فعالة مع شركائها التنمويون لدعم وتنمية هذا القطاع الحيوي.

تهدف ورقة السياسات هذه إلى تسليط الضوء على أهمية تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، خاصة في سياق الوضع الاقتصادي المتدهور، وتفاقم مؤشرات الفقر والبطالة بشكل مقلق، وتقدم الورقة أيضاً توضيحاً للأضرار التي ألحقتها الحرب الراهنة بهذا القطاع الحيوي. هذا بالإضافة إلى تحليل لما تم تنفيذه من سياسات حكومية ودولية خلال العقود الماضية. وتختتم الورقة أيضاً بمجموعة من السياسات المقترحة لتنمية قطاع المنشآت الصغيرة والأصغر في اليمن، من أجل تمكينه من لعب دور محوري في إنقاذ ما يمكن إنقاذه من الاقتصاد اليمني المتهالك.

لقد اعتمدت هذه الورقة في بنائها بشكل رئيسي على المعلومات الثانوية التي تضمنتها التقارير، والدراسات الاقتصادية والاجتماعية السابقة حول الشأن اليمني، هذا بالإضافة إلى البيانات الأولية التي تم جمعها من خلال عدة لقاءات عُقدت مع عدد من الجهات المعنية بتنمية هذه المنشآت من القطاعين العام والخاص، مثل: وزارة الصناعة، والصندوق الاجتماعي للتنمية، ووكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، ومصلحة الضرائب، والغرفة التجارية بصنعاء. كما تم اللقاء أيضاً بعدد من أصحاب المشاريع الصغيرة والأصغر، وذلك في إطار جلستين نقاشيتين هدفتا إلى التعرف على سياق التحديات التي تواجه رواد هذه المنشآت في الوضع الراهن. لقد واجه الباحثان صعوبات كبيرة في الحصول على كافة البيانات اللازمة لبناء تحليل شامل يقود إلى استنتاجات عميقة. ومع ذلك، فإن ما تقدمه هذه الورقة يمثل إطار عام لتحليل واقع قطاع المنشآت الصغيرة والأصغر، والذي من الممكن الانطلاق منه إلى تحليلات أكثر تفصيلاً.

(14) Gregory, Gary & Harvie, Charles & Lee, Hyun-Hoon. "Korean SMEs in the 21st century: Strategies, constraints and performance in a global economy."

المنشآت الصغيرة والأصغر قطاع حيوي مهم

كما هو الحال في أغلب دول العالم فإن المنشآت الصغيرة والأصغر تمثل الجزء الأكبر من هيكل الأنشطة للاقتصادية. وفي اليمن، تشير إحصاءات العام 2010 إلى أن المنشآت الصغيرة والأصغر تمثل ما نسبته 97.58% من إجمالي المنشآت الصناعية، ومع أن هذه النسبة تعد كبيرة جداً إلا أن إسهامات هذه المنشآت في إجمالي إنتاجية القطاع الصناعي اليمني تبلغ فقط 8.45%، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بمساهمة المنشآت الكبيرة والتي بلغت 87.53%، على الرغم من أنها تمثل فقط 0.51% من عدد المنشآت الصناعية في اليمن، ويعكس ذلك حجم الاستثمار الكبير الذي تحظى به المنشآت الكبيرة، والذي تصل نسبته إلى 88.8% من إجمالي رأس المال المستثمر في القطاع ككل، ما يجعلها قادرة على الإنتاج بحجم أكبر¹⁵



تتمركز أغلب المنشآت الصغيرة بشكل رئيسي في كل من أمانة العاصمة بنسبة 27.25%، وتعز بنسبة 12.57%، والحديدة بنسبة 12.57%، وحضرموت 8.46%، وإب 7.91%. أما المنشآت الأصغر فتتمركز بشكل رئيسي في أمانة العاصمة بنسبة 15.54%، وفي تعز بنسبة 14.19%، وفي ذمار بنسبة 9.25%¹⁶. مع ذلك يبدو أن الحرب قد أسهمت في تغيير ديمغرافية المنشآت الصغيرة والأصغر إذ تشهد بعض المحافظات نزوحاً وحركة اقتصادية كبيرين مثل مدينة إب وعدن ومأرب، لقد شهدت مدينة عدن ارتفاعاً في معدل الإعالة على مستوى الأسرة بنسبة 21.4%، تليها صنعاء بنسبة 19.6%، ثم الحديدة بنسبة 6.4%، وكانت عدن أقل المدن اليمنية تضرراً من فقد العمالة

(15) وزارة التجارة والصناعة، الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير العام للمسح الصناعي الشامل، 2010.

(16) المرجع نفسه

بسبب الحرب إذ انخفضت نسبة العمالة فيها بمقدار 5.4% فقط مقارنة بـ 17.8% في صنعا، و 11.6% في الحديدة، وقد يعود السبب في ذلك إلى بدأ أنشطة التعافي الاقتصادي مبكراً فيها، بالإضافة إلى استمرار مؤسسات الدولة في صرف رواتب الموظفين هناك، وكذلك توظيف أعداد كبيرة من المواطنين ضمن القوات العسكرية والتي تتقاضى مرتباتها بالعملة الصعبة. في المقابل، شهدت بعض المدن الرئيسية مثل صنعا وعدن ومأرب وحضرموت تعافياً اقتصادياً وعودة للاستثمارات الصغيرة فيها بالذات وذلك خلال الأعوام 2018 و 2019¹⁷.

غيرت الحرب خارطة
السوق اليمنية ما
يستدعي تنفيذ
دراسات لاستكشاف
الفرص الاقتصادية
المناسبة للمنشآت
الصغيرة والأصغر.

يستحوذ القطاع الخاص اليمني على حوالي 98% من المنشآت الصغيرة والأصغر، وهذا يعكس حيوية هذا القطاع في التنمية الاقتصادية وفي مكافحة الفقر. وبشكل عام فإن أغلب المنشآت الصغيرة والأصغر في اليمن تعمل في مجال تجارة الجملة والتجزئة والصيانة بدرجة أولى يليها المجال الصناعي وذلك بحسب إحصاءات العام 2000¹⁸. وعن المنشآت الصناعية الصغيرة فإن عملها يتمركز في مجال الاسمنت والأحجار والسيراميك وغيرها من المعادن اللافلزية وذلك بنسبة 23.61%، وفي صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات بنسبة 23.66%. بينما تعمل أغلب المنشآت الأصغر في صنع المنتجات الغذائية والمشروبات بنسبة 49.4%، وفي مجال صنع المعادن المشكلة بنسبة 14.3%¹⁹.

.Yemen Damage and Needs Assessment, Crisis Impact on Employment and Labour Market (17)
,International Labor Organization

Alhammadi, Abdunaser & Shahadan, Faridah. (2014). The Determinants of Growth Performance (18)
of Small Services Enterprises in Yemen

(19) تقرير نتائج المسح الصناعي الشامل 20

أضرار جسيمة

يؤثر الاستقرار السياسي بشكل إيجابي على بيئة الأعمال في أي بلد. وفي اليمن، فإن الاضطرابات السياسية التي تشهدها منذ العام 2011 وربما قبل ذلك، قد ألقت بظلالها بشكل سلبي على النشاط التجاري والصناعي فيها. أدت أحداث العام 2011 إلى تخلي حوالي 40% من المنشآت الصغيرة عن 40% من العاملين فيها، كما خسرت أكثر من نصف قيمة مبيعاتها²⁰.

أما الحرب الراهنة منذ العام 2015، فقد ألحقت أضراراً بحوالي 74% من المنشآت الصغيرة والأصغر إذ تدمرت بشكل جزئي ما أدى إلى إغلاق حوالي 25% منها. وبنهاية العام 2015 كانت المنشآت الصغيرة والأصغر قد فقدت حوالي 75% من عملائها، كما اضطرت 70% من المنشآت الصغيرة و 38% من تلك الأصغر إلى تسريح حوالي نصف العاملين فيها. أما عن المشاريع المملوكة للنساء فقد سجلت الإحصاءات في نهاية العام 2015 أنها كانت أكثر عرضة للإغلاق مقارنة بتلك التي يمتلكها الرجال²¹.

خلال الأعوام الخمسة الماضية وبسبب الحرب والصراع تحولت 30% من المنشآت الصغيرة إلى صغيرة جداً وبالذات في الحديدية وتغز وصنعا، بينما غيرت حوالي 20% من تلك المنشآت مقراتها وانتقلت إلى مدن أخرى والبعض منها إلى دول أخرى. يؤدي التدهور الاقتصادي والأمني الحالي إلى خلق عقبات يومية أمام منشآت الأعمال التجارية والصناعية والخدمية، إذ أن حوالي 31.9% من هذه المنشآت تشهد توقف متقطع لعملياتها وبشكل مستمر، ما اضطرت حوالي 44.7% منها إلى تخفيض عدد ساعات العمل فيها، وخسرت 76.6% منها عقود أعمال مهمة. وبشكل عام شهدت 85.7% من منشآت الأعمال الصغيرة تراجع في مبيعاتها. وبسبب إغلاق الطرق الرئيسية بين المدن تواجه 60.3% من الشركات عائق الوصول إلى الموردين المحليين، كما باتت عملية الاستيراد صعبة جداً بالنسبة لـ 53.9% من منشآت الأعمال كنتيجة للتضييق الشديد على عملية الاستيراد²².

(20) Assaf, Nabila. "Stimulating Business and Employment In Yemen." World Bank, April 2013.

(21) SMEPS, UNDP. Rapid Business Survey: Impact of the Yemen Crisis on Private Sector Activity.

(22) Risky Business; Impact of conflict on private enterprises. World Bank, 2019.

أدوار محورية وواعدة في مكافحة الفقر وتعزيز الاقتصاد

لطالما كانت مؤشرات البطالة في اليمن مرتفعة حتى منذ ما قبل الحرب الراهنة، ويتوقع أن تكون مستويات البطالة قد ارتفعت خلال فترة الحرب، فقد خسرت كلاً من صنعاء وعدن والحديدة أكثر من 130 ألف وظيفة بين عامي 2014 و 2015 أي بنسبة تراجع بلغت 12.8%. وبسبب موجة النزوح الداخلية التي بدأت في العام 2015 فقد انخفضت العمالة في صنعاء بنسبة 17.8%، وفي الحديدة بنسبة 11.6%، وفي عدن بنسبة 5.4% إذ غادرت اغلب هذه العمالة إلى الأرياف وظلت هناك بلا



أعمال. لقد عانى أصحاب الوظائف الدائمة من الضرر الأكبر من هذه الحرب إذ فقد 85% منهم وظائفهم²³. لنا أن نتخيل حجم الضرر الذي لحق بالعمالة اليمنية عندما نعرف أن 22.4% منها كانت قبل الحرب الراهنة تعمل في أعمال متقطعة، و13% تعمل في أعمال مؤقتة وموسمية، أي أنها لا تمتلك دخلاً اقتصادياً مستقرة. لا شك أن مؤشرات البطالة هذه تمثل تحدياً كبيراً أمام الحكومة وشركائها التنمويين ما يتطلب منهم تطبيق سياسات سريعة الأثر للتخفيف من معاناة المواطنين وللتخفيف ومن مستويات البطالة والفقر المتفاقمة.

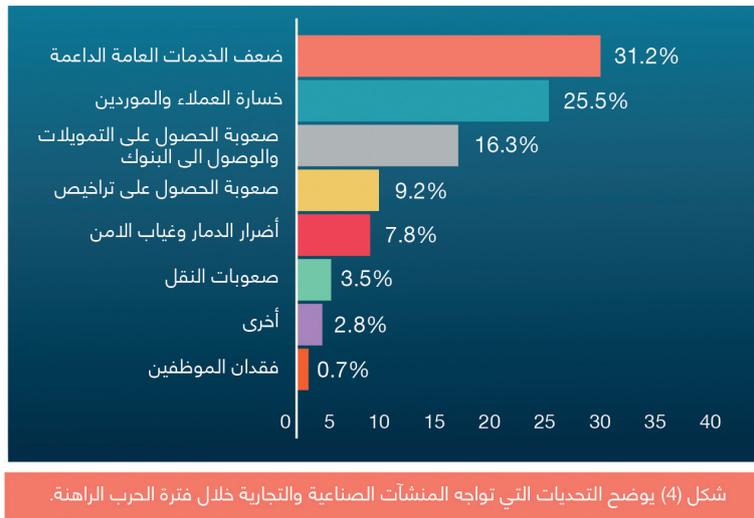
في اليمن، تشير احصاءات العام 2010 إلى أن المنشآت الصغيرة والأصغر تستوعب حوالي 53.5% من إجمالي العاملين في منشآت الاعمال²⁴، وتعكس هذه النسبة الكبيرة الدور المحوري للمنشآت الصغيرة والأصغر في خلق فرص عمل تسهم بدورها في التخفيف من مستويات البطالة التي باتت عالية جداً. لطالما لعب القطاع الخاص اليمني بشكل عام دوراً مهماً في الاقتصاد فقد بلغت إسهاماته في الناتج المحلي الإجمالي قبل الحرب حوالي 62%²⁵، وكنتيجة لتدهور النشاط الاقتصادي للقطاع العام فقد ارتفعت مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي إلى 70% في العام

(23) Yemen Damage and Needs Assessment, Crisis Impact on Employment and Labor Market. International Labor Organization, Jan. 2016

(24) تقرير نتائج المسح الصناعي الشامل 2010

(25) Yemen Damage and Needs Assessment, Crisis Impact on Employment and Labor Market. International Labor Organization, Jan. 2016

2016²⁶. كان القطاع الخاص قبل الحرب الراهنة يحتضن حوالي 67.4% من العمالة اليمنية²⁷. تؤكد هذه المؤشرات على أهمية أن تقوم الحكومة وشركائها التنمويون بتقديم الاهتمام والرعاية للقطاع الخاص بشكل عام وللمنشآت الصغيرة والأصغر بشكل خاصة في ظل تراجع إسهامات القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي منذ العام 2014.



تمثلت أبرز التحديات التي كانت تواجه أغلب منشآت الأعمال في العام 2012 في انقطاع الكهرباء، وعدم وضوح أداء الاقتصاد الكلي، والاضطرابات السياسية، والفساد المالي والإداري في القطاع العام²⁸، واستمرت هذه التحديات في مواجهة منشآت الأعمال بل وظهرت تحديات جديدة كنتيجة للحرب الراهنة. ففي العام 2018 تمثلت أبرز التحديات التي

تحديات تحتاج إلى تذليل

تواجه منشآت الأعمال في ضعف الخدمات العامة الداعمة للأنشطة الاقتصادية، مثل: الماء، والكهرباء، والانترنت، والمشتقات النفطية، وغيرها. ومن التحديات أيضاً، خسارة العملاء، والموردين، وصعوبة الحصول على التمويلات، والوصول إلى الخدمات البنكية، وصعوبة الحصول على تراخيص الأعمال، والفساد الإداري في مؤسسات القطاع العام، هذا بالإضافة إلى غياب الأمن، وصعوبات النقل، وغيرها من الصعوبات²⁹.

(26) Ministry of Planning and International Cooperation. Yemen Socio-Economic Update 2018. Issue (35). July, 2018.

(27) مسح القوى العاملة في الجمهورية اليمنية 2013 - 2014. منظمة العمل الدولية.

(28) Middle East and North Africa Transition Fund. "Stimulating Business and Employment in Yemen."

(29) Risky Business; Impact of conflict on private enterprises. World Bank, 2019.

■ تعقيدات تسجيل المنشآت ودوافع البقاء في القطاع غير الرسمي

خلال النقاش مع مجموعة من أصحاب المنشآت الصغيرة والأصغر أوضح أغلبهم أن عملية تسجيل مشاريعهم والحصول على سجل تجاري كانت معقدة، ما دفعهم إلى الاستعانة بوسطاء من داخل المؤسسات الحكومية المعنية ومن خارجها من أجل إتمام التسجيل، ويعتقد المشاركون أيضاً أنهم لا يحتاجون إلى الاطلاع على دليل الوزارة للتسجيل وذلك لأن ما يتم في الواقع من ممارسات تختلف عن تلك المكتوبة في الدليل، ويضيفون بأنه كثيراً ما يتم تعقيد الإجراءات الرسمية كنوع من الابتزاز، وذكر بعض المشاركون أنهم واجهوا تعقيدات مثل رفض الاسماء التي قدموها لمشاريعهم بدون أية مبررات مقنعة ما اضطرهم إلى دفع مبالغ لقبول تلك الأسماء التي رفضت، وتقول إحدى المشاركات أنها اضطرت إلى تقديم 17 اسماً مقترحاً لاسم لمشروعها واستغرق ذلك حوالي شهرين.

ومن التعقيدات المتعلقة بعملية التسجيل التجاري للمنشآت أيضاً هي عشوائية تحديد رأس المال والتي يبدو أنها تتم بعيداً عن الإجراءات الرسمية. لقد واجه أحد المشاركين مشكلة عند فتحه للملف الضريبي لشركته الصغيرة إذ تم تصنيفها كشركة كبيرة وذلك بحسب رأس المال الكبير الذي حُدد في سجلها التجاري والذي هو أكبر بكثير من رأس المال الحقيقي لشركته. من جانب آخر، أكد أحد المشاركين أنه استعان بوسطاء لتحديد رأس مال شركته قدر بمليون ريال فقط بينما رأس المال الحقيقي لها هو 25 مليون ريال. أما عن تكلفة استخراج السجل التجاري فهي أيضاً تمثل تحدي آخر تتني الكثير من المشاريع الصغيرة والأصغر عن التسجيل لدى وزارة الصناعة، وبحسب المشاركين فإن تكلفة استخراج السجل التجاري تتراوح بين 100 الف إلى 160 ألف ريال، وإذا أخذنا بالاعتبار المنشآت الصغيرة، والتي تمثل حوالي 78.43% ولا يتجاوز رأس مالها مليون ريال، فهذا يعني أن تكلفة استخراج سجل تجاري لها تمثل حوالي 13% من رأس مالها وهي نسبة كبيرة جداً وغير مشجعة لهذه الفئة من المنشآت.

يبدو واضحاً أن عملية الحصول على السجل التجاري تتخللها العديد من التعقيدات التي تتناقض مع سياسة دعم المشاريع الصغيرة وتشجيعها على الاستمرار في ظل هذه الظروف الاقتصادية الصعبة. لا شك أن وزارة الصناعة كانت قد تبنت خلال

عملية تسجيل
المشاريع والحصول
على سجلات تجارية
معقدة جداً ويتخللها
الكثير من الابتزاز

(أصحاب المشاريع الصغيرة
المشاركين في النقاشات)

أشعر بالإحباط عندما
أتذكر الطريقة التي
ينزل بها موظفو
الضرائب أو الواجبات
أو المؤسسات الأخرى
إلى مقر عملي
وتعاملهم معي بتلك
الطريقة الغير لائقة
ما يدفعني للتفكير
في إغلاق مشروعي

(أحد أصحاب المشاريع
الصغيرة المشاركين في
النقاشات)

الأعوام الثلاثة الماضية سياسة منح السجلات التجارية المؤقتة للمشاريع التجارية الناشئة، ولكن تلك السجلات التجارية ظلت محدودة المنفعة فهي لا تمكن تلك المشاريع من فتح حسابات بنكية خاصة بها، أو من التقديم للمناقصات الحكومية أو الخاصة .

■ ثقافة الجباية

بينت النقاشات مع بعض أصحاب المنشآت الصغيرة والأصغر أيضاً أن أغلبهم يفتقرون إلى الفهم الكافي للإجراءات الخاصة بالضرائب والواجبات، وفي هذا السياق فإنهم يتعرضون كثيراً للابتزاز ما يضطرهم لاستخدام وسطاء من أجل تجنب الإجراءات المعقدة وغير الواضحة. يؤكد جميع المشاركين أن سلطات الضرائب والواجبات لا تتفهم احتياجات مشاريعهم الناشئة والتي تنهكها الرسوم الضريبية وما يصاحبها من إبتزاز أثناء تحصيلها، وشارك بعض أصحاب المشاريع معاناتهم مع مندوبي الضرائب والواجبات وغيرها من مكاتب المؤسسات العامة المعنية بالإشراف على مشاريعهم وطريقتها العشوائية وغير اللائقة في النزول إلى مقرات عملهم والتي تتضمن في كثير من الأحوال ابتزاز وطلب مقابل المواصلات وغيره من مبالغ غير قانونية. وفي احيان كثيرة يتم اصطحابهم بالقوة إلى مكاتب المديرية واحتجازهم هناك حتى يسددوا ما عليهم من رسوم.

■ التمويل الصغير والأصغر، احتياج متزايد وحاجة إلى التطوير

لم يتلقى أيّاً من المشاركين في النقاشات من أصحاب المشاريع الصغيرة والأصغر، والذين تمت مقابلتهم في إطار هذه الورقة، أية تمويلات من البنوك أو مؤسسات التمويل الأصغر، بل قاموا بتمويل أنفسهم وحصل بعضهم على تمويلات من الأقارب والأصدقاء. ويرى جميع المشاركين في النقاشات أن الاقتراض من البنوك أو مؤسسات التمويل غير مجدي بسبب ارتفاع نسب الفائدة وضيق فترة السماح. تبين نتائج دراسة تقييم الأثر لخدمات التمويل الأصغر التي تمت في العام 2006 أن ضيق فترتي السماح والسداد، وارتفاع نسب الفائدة تمثل أبرز التحديات التي أثرت على استفادتهم من التمويلات التي حصلوا عليها بشكل أفضل، بالرغم من الأثر الإيجابي لتلك التمويلات على حياتهم الاقتصادية. وبينت إحصاءات العام 2018 أيضاً أن 48.9 % من الشركات ترى أن الحصول على القروض بات أمراً صعباً ومعقداً مقارنة به قبل الحرب³⁰. وبالإضافة إلى ذلك، يعتقد أصحاب المشاريع الصغيرة والأصغر الذين تمت مقابلتهم خلال إعداد هذه الورقة أن الظروف الأمنية والاقتصادية غير المستقرة

(30) Risky Business; Impact of conflict on private enterprises. World Bank, 2019

اضطرت إلى إغلاق مشروعها وحالياً تعمل من منزلي بسبب الأعباء الضريبية التي تراكمت على مشروعها خلال فترة الحرب.

(أحد أصحاب المشاريع الصغيرة المشاركين في النقاشات)

تجعلهم يترددون كثيراً في الاقتراض من بنوك ومؤسسات التمويل الأصغر خشية أن لا يكونوا قادرين على السداد في الوقت المناسب في حال تعثرت مشاريعهم بسبب التقلبات الاقتصادية المستمرة.

يرى بعض المتخصصين أن أغلب سياسات التمويل في اليمن خاصة تلك التي تتبناها مؤسسات التمويل لا تُلبي احتياجات السوق وأن ثمة فجوة بينها وبين واقع المستفيدين منها، ما أدى إلى فشل العديد من البرامج التي تبنتها تلك المؤسسات خلال الأعوام الماضية مثل: برنامج تسمين الماشية في تهامة، وبرنامج ترويج أعمال الحرف اليدوية في صنعاء، وبرنامج توزيع آلات

الخيطة للسكان المهمشين في اليمن، إذ كان أثرها ضعيفاً بسبب تركيزها على مرحلة الإنتاج، مع إهمال كبير لبقية مراحل سلسلة القيمة والتي تشمل التسويق والتوزيع في الأسواق المحلية وخارجها أيضاً³¹. لا شك أن صناعة التمويل الأصغر في اليمن تلعب دوراً محورياً في التنمية الاقتصادية، ولكنها لا تزال بحاجة إلى اهتمام ورعاية أكبر لكي يكون أثرها أفضل مما هو عليه الآن.

جهود حكومية مشتتة

كانت الحكومة اليمنية في العام 1995 قد تبنت استراتيجية لتطوير المنشآت الصغيرة والأصغر والتي قُدمت من دول مجموعة الثمان آنذاك. وفي العام 2009 قامت الحكومة بتحديث تلك الاستراتيجية بالتعاون مع وكالة التنمية الألمانية (GIZ) في اليمن، ومع ذلك لم تحصل الاستراتيجية المحدثة على إجماع الوزارات المعنية بتنفيذها³². بعد ذلك في العام

2011، وبالتعاون مع وكالة التنمية الألمانية أيضاً قامت وزارة الصناعة بإعداد استراتيجية لتطوير المنشآت المتوسطة والصغيرة والأصغر 2011 - 2021، والتي أقرها بعد ذلك مجلس النواب في يوليو 2013، وفي مايو 2014 أقرت وزارة الصناعة تشكيل وحدة إدارية للإشراف على تنفيذ تلك الاستراتيجية التي يبدو أنها لم تدخل حيز التنفيذ خاصة في ظل الحرب الراهنة. من جانب آخر، كانت الخطة الاستراتيجية الخمسية لليمن 2000 - 2005 قد هدفت إلى رفع معدل نمو الشركات الخدمية

الشيبياني، منيف. التمويل الأصغر في اليمن: نظرة عامة على التحديات والفرص. منتدى رواد التنمية، أبريل 2020 (31)

(32) Ministry of Industry and Trade. National Micro, Small & Medium Sized Enterprise Development Strategy for Yemen-20112021-.

الصغيرة بنسبة 10%، ولكن ما تم إنجازه هو نسبة نمو لم تتجاوز 5% فقط³³. كما قامت الحكومة في العام 2002 وبدعم من الفاعلين الدوليين بإنشاء صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة كجهاز حكومي مستقل مالياً وإدارياً، إلا أن هذا الصندوق لم يتلقى الرعاية والاهتمام الحكومي الكافي ما جعله غير قادر على تحقيق الأهداف المرجوة من إنشائه.

بالتوازي مع الجهود الحكومية استطاع الصندوق الاجتماعي للتنمية بالشراكة مع مؤسسات تنمية وتمويل المشاريع الصغيرة والأصغر أن ينفذ العديد من البرامج الداعمة لهذه المنشآت وبدعم رئيسي من المانحين الدوليين. قام الصندوق، من خلال مجموعة من مؤسسات التمويل الأصغر، بتقديم خدمات التمويل لعدد كبير من المشاريع في العديد من مدن اليمن وذلك منذ العام 1997. كما قامت وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، منذ إنشائها في العام 2005، بتقديم خدمات تطوير الأعمال للمشاريع الصغيرة والأصغر، والتي شملت الدعم الفني والإداري والترويج للمنتجات، وغيرها من الخدمات التي لعبت دوراً جيداً في نمو العديد من المنشآت. من جانب آخر، كان للقطاع الخاص إسهامات جيدة في تمويل المنشآت الصغيرة والأصغر من خلال مجموعة من المصارف المتخصصة في هذا المجال والتي أسهمت في تطوير هذا القطاع. وفي كل الأحوال فقد ركزت أغلب هذه التمويلات على دعم المشاريع الأصغر والمتمثلة في الإنتاج الحرفي اليدوي والزراعي وغيرها، بينما لم تحظى المشاريع الصغيرة بالاهتمام الكافي بالرغم من أهميتها الكبيرة³⁴.

تحتاج الحكومة لأن تقود جهود تنمية قطاع المنشآت الصغيرة والأصغر وأن تستفيد من القطاعين الخاص والدولي في ذلك وليس العكس كما كان عليه الحال خلال العقود الماضية

تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر يجب أن يمثل أولوية للحكومة لما لها من نتائج سريعة لمواجهة مؤشرات الفقر والبطالة المتفاقمة.

يبدو واضحاً أن ما تم تصميمه وتنفيذه من سياسات واستراتيجيات وبرامج تتعلق بتنمية المنشآت الصغيرة والأصغر ومنذ عقود كانت برعاية شبه كاملة من الفاعلين الدوليين. إذ إن ما حققه الصندوق الاجتماعي كمؤسسة حكومية مستقلة وكذلك القطاع الخاص من إنجازات في تنمية هذا القطاع قد تم إلى حد كبير بمعزل عن الوزارات المعنية بتنمية هذا القطاع باستثناء التنسيق الرسمي لتنفيذ ما تم إنجازه، ويعكس ذلك ضعفاً كبيراً في رؤى وجهود الحكومات السابقة التي يبدو من خلال تتبع سياساتها أنها لم تكن تأخذ هذا

(33) Alhammedi, Abdulnaser & Shahadan, Faridah. (2014). The Determinants of Growth Performance of Small Services Enterprises in Yemen.

(34) لا تتوفر إحصاءات رسمية حول التمويلات التي وجهت لكل من المشاريع الصغيرة والأصغر بشكل منفصل، ولكن أكد القائمين على بعض مؤسسات التمويل أن أغلب التمويلات هي من نصيب المشاريع الأصغر

القطاع على محمل الجد على الرغم من حيويته. تحتاج الحكومة في الوقت الراهن أن تجعل من هذا القطاع أولوية بالنسبة لها، وأن تبادر في قيادة جهود تطويره ليكون قادراً على المساهمة في تنشيط الاقتصاد الوطني والتخفيف من مستويات الفقر والبطالة التي باتت مخيفة.

غياب الفهم المشترك

تتعامل المؤسسات الحكومية في اليمن مع المنشآت الصغيرة والأصغر وفقاً لمعايير وتصنيفات مختلفة إلى حد ما، ما يعكس اختلاف في تصورات هذه المؤسسات وتوجهاتها المرتبطة بهذه المنشآت الحيوية التي تغطي مساحة واسعة من هيكل الأنشطة الاقتصادية. تلتزم وزارة الصناعة في تعريفها للمنشآت الصغيرة بمعيارين وهما القوى العاملة ورأس المال. وتعتبر الوزارة المنشآت الصغيرة بأنها تلك التي تضم أربعة إلى تسعة عمال، ورأس مالها بين مليون ريال وأقل من عشرين مليون، بينما المنشآت الأصغر فهي تلك التي تضم ثلاثة عمال فأقل، ورأس مالها أقل من مليون ريال. أما عن صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة فيعرف المنشآت الصغيرة بأنها تلك التي لا يتجاوز حجم الاستثمار فيها 200 ألف دولار، وتشغل 20 عامل أو أقل³⁵. من جانب آخر، تصنف مصلحة الضرائب القطاع التجاري والصناعي إلى مستويين الأول ويعرف بكبار المكلفين ويضم البيوت التجارية الشركات الكبيرة، والثاني ويعرف بصغار المكلفين ويشمل ما تبقى من القطاع دون التفريق بين المنشآت المتوسطة والصغيرة والأصغر. إن هذا التباين في تعريف مؤسسات الدولة لماهية المنشآت الصغيرة والأصغر يمثل عقبة أمام قدرتها على صياغة وتنفيذ استراتيجيات مشتركة تهدف إلى تنمية هذه المنشآت الحيوية.

(35) صندوق تمويل المنشآت والصناعات الصغيرة. "نبذة تاريخية."

حاضنات الأعمال بين النضوج والنضوب

تلعب حاضنات ومسرعات الأعمال التي تقوم بتقديم كافة خدمات الرعاية والتوجيه والتأهيل للمنشآت الصغيرة من مراحل انطلاقها وحتى تحقق مستويات نمو عالية في السوق. لقد لعبت حاضنات الأعمال في مصر أدواراً كبيرة جنباً إلى جنب مع الحكومة في تقديم الدعم والرعاية للمنشآت الصغيرة والأصغر، وقد دفع ذلك بالحكومة المصرية إلى إنشاء جمعية خاصة بحاضنات الأعمال لتنسيق أدوارها وتركيزها بما يخدم تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر³⁶. وفي اليمن، فقد شهدت الأعوام العشرة الماضية ظهوراً لحاضنات الأعمال في أمانة العاصمة بشكل رئيسي. وتمثل حاضنات الأعمال تلك فرصة للكثير من أصحاب المشاريع الناشئة للحصول على مساحة مكتبية ينطلقون منها في تقديم خدماتهم ومنتجاتهم، كما أنهم يحصلون فيها أيضاً على خدمات الدعم الفني والإداري والتي تساعدهم على النمو وإيجاد موضع قدم لأنفسهم في السوق المحلية. وعلى الرغم من ذلك، تواجه حاضنات الأعمال هذه العديد من التحديات التي تحول دون قدرتها على المساهمة في خلق بيئة أعمال أكثر كفاءة وفاعلية. فعلى سبيل المثال، فإن الرسوم التي يدفعها أصحاب المشاريع في تلك الحاضنات لا تغطي نفقاتها التشغيلية الأساسية، عدا عن كونها لا تساعد تلك الحاضنات على تقديم خدمات استشارية فنية وإدارية تحتاجها تلك المشاريع. تواجه هذه الحاضنات أيضاً تحديات قانونية، إذ لا يتوفر بعد شكل قانوني واضح يسمح لها بالتسجيل رسمياً لدى الجهات المعنية مع الإبقاء على خصوصيتها كحاضنة أعمال، لذا فإن أغلب الحاضنات القائمة تتبع تنظيمياً مؤسسات مجتمعية أو شركات قائمة.

تكمن أهمية الحاضنات بشكل أساسي في تقديم النصح والإرشاد في المجال الإداري والفني للمشاريع الناشئة، وكذلك في تعزيز معارف رواد المشاريع الناشئة حول كيف يديرون علاقاتهم بعملائهم وشركائهم، وهو الأمر الذي يلعب دوراً كبيراً في نمو تلك المشاريع بشكل كبير، فبحسب إحدى الدراسات التي تناولت العوامل المؤثرة في نمو المنشآت الصغيرة والأصغر في اليمن، وجد أن تطوير القدرات الإدارية المتمثلة في الإدارة المالية والتسويق وإدارة الجوانب الأخرى لهذه المنشآت يسهم بشكل كبير في نموها³⁷. وما يمكن تأكيده هنا هو أهمية أن تتخذ الحكومة وشركائها التنمويون من حاضنات الأعمال شريكاً محورياً في تنمية قطاع المنشآت الصغيرة والأصغر في الحاضر والمستقبل.

(36) في العام 1995 قام الصندوق التنموي الاجتماعي في مصر بإنشاء الجمعية المصرية لحاضنات أعمال المشروعات الصغرى بهدف إنشاء حاضنات أعمال لدعم المنشآت الصغيرة والأصغر

(37) Alhammadi, Abdunaser & Shahadan, Faridah. (2014). The Determinants of Growth Performance of Small Services Enterprises in Yemen.

لقد باتت الحاجة ماسة لأن يتم التعامل مع قطاع المنشآت الصغيرة والأصغر كأداة محورية في مواجهة التدهور الاقتصادي الحالي وانعكاساته الاجتماعية، وفي هذا الاتجاه سيتعين على الحكومة وشركائها التنمويون تصميم وتنفيذ سياسات متكاملة وطويلة المدى، تُنفذ بشكل متوازي لدعم المنشآت الصغيرة والأصغر على طول سلسلة تزويد القيم، على أن تعتمد هذه السياسات المتكاملة في تصميمها وتنفيذها على جميع الفاعلين في هذا السياق من مؤسسات القطاع العام والخاص والمنظمات الدولية والمحلية كذلك. إن مثل هكذا توجه للتنمية المنشآت الصغيرة والأصغر سيساهم بلا شك في الانتقال من السياسات والجهود المشتتة إلى مسار جديد من التدخلات المتكاملة والمنفذة بشكل متوازي لتحقيق أفضل النتائج الممكنة في وقت قصير. وفي هذا السياق، تقدم هذه الورقة مجموعة من السياسات المقترحة التي تكمل بعضها بعضاً، والتي نقترح أن يتم تنفيذها بشكل متوازي.

■ إطار قانوني ضابط للمنشآت الصغيرة والأصغر

من الصعوبة بمكان المضي في سياسات دعم للمنشآت الصغيرة والأصغر في ظل عدم توفر فهم مشترك وتصنيف لماهية هذه المنشآت وماهية الجهات التي ينبغي أن تنظم أعمالها وترعى تنميتها. وهنا فإنه ينبغي إصدار قانون للمنشآت الصغيرة والأصغر يوضح ماهيتها والجهات المشرفة عليها والقائمة على خدمتها، وضوابط تقديم الخدمات لها وحمايتها بالشكل الذي يوفر لها بيئة عمل تسهم في تنميتها. وسيمثل هذا القانون الإطار الضابط لكافة السياسات المتخذة لتنمية هذا القطاع ولتنسيق كافة الجهود المبذولة من قبل جميع الفاعلين في تنمية هذا القطاع.

■ جهاز إداري مستقل للمنشآت الصغيرة والأصغر

ثمة حاجة ملحة لتصميم وتنفيذ سياسات فعّالة ذات استجابة سريعة للتدهور الاقتصادي الحالي، وهو الأمر الذي سيصعب تحقيقه في ظل البيروقراطية العالية التي تقبع في أروقة المؤسسات الحكومية التقليدية. ومن أجل تحقيق هذا الغرض فإنه لا بد من إنشاء جهاز إداري حكومي يتولى تخطيط وتنسيق وتنفيذ السياسات الحكومية المتعلقة بالمنشآت الصغيرة والأصغر. سيقوم هذا الجهاز بتوفير مساحة لكافة الفاعلين الحكوميين والمحليين والدوليين للقاء والتشاور وصناعة رؤى وسياسات مشتركة لتنمية هذه المنشآت، ويمتد دوره أيضاً إلى التنسيق بين هؤلاء الفاعلين أثناء

- مرحلة تنفيذ وتقييم سياسات وبرامج تطوير هذا القطاع. وفي هذا الإطار ينبغي أن يتولى هذا الجهاز مسؤولية تقديم خدمات أخرى للمنشآت الصغيرة والأصغر مثل:
- تسجيل المنشآت الصغيرة والأصغر ومنحها التراخيص اللازمة لمزاولة أنشطتها الاقتصادية.
 - بناء قاعدة بيانات متكاملة وذكية عن المنشآت الصغيرة والأصغر وتوفيرها لكافة المستفيدين منها.
 - تقديم خدمات الحماية الفكرية للخدمات والمنتجات الخاصة بهذه المنشآت الصغيرة والأصغر.
 - تصميم برامج بناء القدرات المالية والإدارية للمنشآت الصغيرة والأصغر والإشراف الفني على تنفيذها من قبل مراكز التدريب الفني والمهني.

■ تشجيع وتنمية حاضنات ومسرعات الأعمال

يجب أن تولي الحكومة وشركائها التنمويون اهتمام ورعاية كبيرين بحاضنات ومسرعات الأعمال، وأن يشجعوا على إنشاء المزيد منها، وأن تتخذ منها شريكاً محورياً في تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر في اليمن. كما ينبغي أيضاً تشجيع الجامعات خاصة تلك التطبيقية على إنشاء حاضنات أعمال خاصة بها لتبني المشاريع الابتكارية التي من الممكن أن تسهم في تحسين بيئة الأعمال وفي ابتكار تقنيات تجارية وصناعية جديدة تقود إلى تنمية الاقتصاد اليمني.

■ الاستثمار في رأس المال البشري

توصي هذه الورقة بضرورة تعزيز الثقافة التجارية في المجتمع اليمني وتمكينه من المهارات اللازمة لمساعدته على الانطلاق في مشاريع تجارية وخدمية لتعزيز الاقتصاد الوطني. وفي هذا السياق ينبغي على الحكومة أن تعتمد مواد علمية في مراحل التعليم الأساسي والثانوي والجامعي تهدف إلى إكساب الطلاب معارف ومهارات ريادة الأعمال. كما ينبغي أن تشجع الحكومة مراكز التدريب المهني على تقديم برامج تدريب احترافية في هذا السياق لرفع قدرات رواد الأعمال على تطوير منشآتهم وعلى المنافسة في السوق المحلية والدولية كذلك.

■ التشجيع والتحفيز

تحتاج الحكومة أن تتبنى سياسات تحفيزية للمنشآت الصغيرة والأصغر لتعزيز نموها، وكذلك لتشجيع المواطنين لإستثمار مدخراتهم في مشاريع استثمارية صغيرة إذ

- سيحقق ذلك نشاطاً اقتصادياً عالياً ما سينعكس إيجاباً في التخفيف من مؤشرات الفقر والبطالة. وفي هذا السياق توصي هذه الورقة بالتالي:
- اعتماد إعفاءات ضريبية على المنشآت الصغيرة والأصغر، مع إلغاء تلك الضرائب المتراكمة عليها منذ اندلاع الحرب في 2015.
 - تبسيط وتسهيل إجراءات إنشاء المشاريع الناشئة، وتنفيذ حملات توعية مكثفة بها.
 - اتمتة إجراءات عملية التسجيل واستخراج تصاريح العمل وأن تكون متوفرة عبر الانترنت. وكذلك دفع ما على هذه المنشآت من التزامات للمكاتب الحكومية مثل البلدية وغيرها.
 - اعتماد إعفاءات جمركية وأخرى ضريبية للمنشآت الصغيرة والأصغر التي تقوم بتصدير منتجاتها وخدماتها إلى السوق الدولية.

- البنك الدولي. "أوضاع الفقر في اليمن." تم الوصول في 13 يونيو 2020.
poverty-in-yemen/20/01/https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2010
- الشيباني، منيف. التمويل الأصغر في اليمن: نظرة عامة على التحديات والفرص. منتدى رواد التنمية، أبريل 2020. تم الوصول في 3 يونيو 2020.
https://devchampions.org/ar/publications/white_papers
- صندوق تمويل المنشآت والصناعات الصغيرة. "نبذة تاريخية." تم الوصول في 20 مايو 2020.
https://www.sedfyemen.com/index.php?subj=28
- مسح القوى العاملة في الجمهورية اليمنية 2013 - 2014. منظمة العمل الدولية. تم الوصول في 12 يونيو 2020.
https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_419008.pdf
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي. المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن 2019. العدد 44، أغسطس 2019. تم الوصول في 10 يونيو 2020. يونيو 2020.
84%D8%A5%D8%B5%D8%AF%%http://www.yemen.gov.ye/portal/mpic/%D8%A7%D9
D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA/tabid/2574/Default.aspx
- وزارة التجارة والصناعة، الجهاز المركزي للإحصاء. التقرير العام للمسح الصناعي الشامل 2010.

- Alhammedi, Abdunaser & Shahadan, Faridah. (2014). The Determinants of Growth Performance of Small Services Enterprises in Yemen. Jurnal Ekonomi Malaysia. 48. 35.48-10.17576/JEM-201404-4801-
https://www.researchgate.net/publication/284576785_The_Determinants_of_Growth_Performance_of_Small_Services_Enterprises_in_Yemen
- Assaf, Nabila. "Stimulating Business and Employment In Yemen." World Bank, April 2013. Accessed June 10th, 2020.
http://documents1.worldbank.org/curated/en/990001468339586248/pdf/768120BRI0QN910Box374389B00PUBLIC0.pdf
- Gregory, Gary & Harvie, Charles & Lee, Hyun-Hoon. "Korean SMEs in the 21st century: Strategies, constraints and performance in a global economy." Economic Papers A journal of applied economics and policy. (2002). 21. 64 - 79.
10.1111/j.17593441.2002-.tb00324.x.
https://www.researchgate.net/publication/229786452_Korean_SMEs_in_the_21st_century_Strategies_constraints_and_performance_in_a_global_economy

- Middle East and North Africa Transition Fund. "Stimulating Business and Employment in Yemen." Accessed June 17th, 2020.
<https://www.menatransitionfund.org/news/stimulating-business-and-employment-yemen>

- Ministry of Industry and Trade. National Micro, Small & Medium Sized Enterprise Development Strategy for Yemen-20112021-. Accessed June 13th, 2020.
<https://www.moit.gov.ye/moit/sites/default/files/MSME%20English%20.pdf>

- Ministry of Planning and International Cooperation. Yemen Socio-Economic Update 2018. Issue (35). July, 2018. Accessed June 12th, 2020.
https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/YSEU35_English_Final.pdf

- Ministry of Planning and International Cooperation. Yemen Socio-Economic Update 2018. Issue (35). July, 2018. Accessed June 12th, 2020.
 Risky Business; Impact of conflict on private enterprises. World Bank, 2019. Accessed June 10th, 2020.
<http://documents.worldbank.org/curated/en/205781562185537178/pdf/Yemen-Bringing-Back-Business-Project-Risky-Business-Impact-of-Conflict-on-Private-Enterprises.pdf>

- SMEPS, UNDP. Rapid Business Survey: Impact of the Yemen Crisis on Private Sector Activity. SMEPS, Oct, 2013. Accessed June 10th, 2020.
<https://smeps.org.ye/smepsweb/pub-reports/>

- Stockholm International Peace Research institute. "Connecting the dots on the triple nexus." Accessed July 5th, 2020.
<https://www.sipri.org/commentary/topical-background/2019/connecting-dots-triple-nexus>

- The Republic of Yemen Unlocking the Potential for Economic Growth. World Bank, Oct., 2015. Accessed: June 11th, 2020.
<http://documents.worldbank.org/curated/en/673781467997642839/pdf/102151-REVISED-box394829B-PUBLIC-Yemen-CEM-edited.pdf>

- UNDP. Assessing the Impact of War in Yemen on Achieving the Sustainable Development Goals. Sep. 2019. Accessed July 11th, 2020.
<https://www.ye.undp.org/content/yemen/en/home/library/assessing-the-impact-of-war-on-development-in-yemen-SDGs.html>

- World Bank Group Support for Small and Medium Enterprises. World Bank Group, Sep. 16th, 2019. Accessed July 5th, 2020:
https://ieg.worldbankgroup.org/sites/default/files/Data/Evaluation/files/SME_Synthesis.pdf

- World Bank, UN, EU, Islamic Development Bank. Joint Social and Economic Assessment for the Republic of Yemen. Accessed June 11th, 2020.
https://www.humanitarianresponse.info/sites/www.humanitarianresponse.info/files/assessments/FINAL%20Yemen%20JSEA_pub%2082%12-31-C%20web.pdf

- Yemen Damage and Needs Assessment, Crisis Impact on Employment and Labour Market. International Labor Organization, Jan. 2016. Accessed June 10th, 2020.
https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_501929.pdf



ماهر عثمان

ماجستير في السياسات العامة والادارة من كوريا الجنوبية. يعمل ماهر كباحث في السياسات العامة ويقدم خدمات استشارية للقطاع العام والمجتمعي والدولي في تحليل السياسات العامة والتخطيط الاستراتيجي.

د. عبدالباسط الضراسي

أستاذ القانون التجاري المساعد رئيس قسم القانون الخاص جامعة سبأ ، استشاري في الجوانب القانونية للتمكين الاقتصادي وريادة الأعمال مع العديد من المنظمات المحلية والدولية؛ عضو الهيئة الاستشارية لمركز دعم الأعمال التابع لنادي الأعمال اليمني .

مؤسسة رواد الأعمال

تأسست مؤسسة رواد الأعمال في عام 2013 في صنعاء ، اليمن ، تهدف إلى خلق نظام بيئي مشجع ومثمر لريادة الأعمال في اليمن. ومنذ ذلك الحين ، تنمو مؤسسة رواد لتصبح واحدة من أكثر المنظمات نشاطاً وفاعلية في مجال تطوير الأعمال وريادة الأعمال في اليمن. حيث اتخذت مؤسسة رواد صنعاء مقراً لها ، وتغطي أنشطتها في جميع أنحاء البلاد. تقوم مؤسسة رواد بالعمل على التمكين الاقتصادي من خلال الاستثمار في رواد الأعمال وأصحاب الشركات الناشئة والمشروعات الصغيرة والأصغر من فئة الشباب



giz Deutsche Gesellschaft
für Internationale
Zusammenarbeit (GIZ) GmbH